

الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات

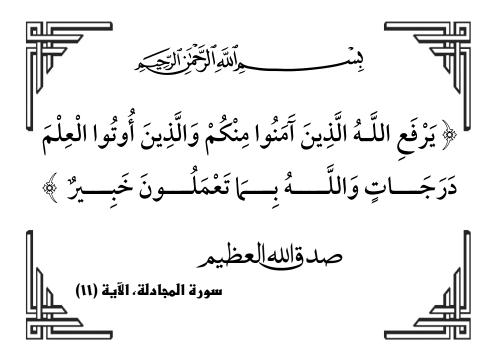
محاولة لإجراء التوازن بين سلطات ماموري الضبط القضائي وحقوق الإنسان

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث/ محمد أحمد فوزي محمد الصادي

لجنة الحكم والمناقشة

أ.د/عمر محمد محمد سالم عميد كليت الحقوق رئيساً ومشرفا جامع تالقيداهرة
أ.د/شريف سيد كامل وكيل كليت الحقوق عصوا جامع تالقيداهرة
للدراسات العليا - سابقاً



الإهداء

إلى:

روح والدتي .. نبع الحنان .. رحمها الله.

روح والدى، الأستاذ الجامعي الذي علمني الكثير.

زوجتى وأبنائى، تقديرًا وعرفانًا لما قدموه لى من دعم مخلص.

وجميع أساتذتى وكل من أسهم ومدلي يد العون حتى تخرج هذه الدراسة إلى النور.

إلى كل هؤلاء جميعًا، أهدى هذا العمل المتواضع، داعيًا المولى – عزَّ وجلَّ – أن يتقبله قبو لاً حسنًا، وأن يجعله علمًا يُنتفع به.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، أحمده وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فمن نعمه أن هيأ لي جميع السبل والظروف لإتمام هذه الرسالة على الوجه المبيّن عليه بين أيديكم.

وعرفانًا بالجميل فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والثناء الخالص إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور/ عمر محمد محمد سالم، أستاذ القانون الجنائى، عميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الذي أشرف عليّ في تحضير هذه الرسالة، وكان له فضل التوجيه العلمي والإرشاد الأكاديمي والمتابعة حتى تم إخراج هذه الرسالة في صيغتها النهائية.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل من:

الأستاذ الدكتور/ شريف سيد كامل ، أستاذ القانون الجنائي، وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة للدراسات العليا السابق.

والمستشار الدكتور/ محمد محمد الدسوقى الشهاوى، الرئيس بمحكمة الاستئناف.

لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وأعتبر هذه إضافة للرسالة وإثراء لها.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في كلية الحقوق بجامعة القاهرة — على ما بذلوه من جهود مشكورة في خدمة الباحثين وتسهيل المهام الأكاديمية والإدارية لهم.

مُقكَلِّمْتَهُ

۱- تمهید:

خلق الله – سبحانه وتعالى – الإنسان وأكرمه ونعمه، وقد جاء هذا التكريم الإلهي للإنسان الذي تحمل الأمانة وأصبح خليفة الله في الأرض، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

وإذا كان تكريم الإنسان قد جاء من الله – عز وجل –، بأن جعل للنفس البشرية حرمة لا يجوز قتلها إلا بالحق، كما لا يجوز إيذاؤها بأي شكل من أشكال الإيذاء البدني أو المعنوي، فكان حرياً على بني البشر أنفسهم أن يحترموا الكرامة الإنسانية لبعضهم البعض، وهذا الاحترام يكون في وقت الرخاء ويكون أيضاً في وقت الشخة عندما يرتكب الإنسان ما قد عساه يجعله في موضع الاتهام أو الشبهة.

ولم تكن التشريعات الوضعية في غفلة عن ذلك، فعندما تصدت لأشكال الجريمة المختلفة وأنزلت العقوبات على مقترفيها، لم تغض الطرف عن وضع المجرم ذاته، وأوضحت كيفية التعامل معه منذ بدء التعامل معه كمشتبه فيه أو متهم مروراً بكيفية التحقيق معه ومحاكمته وانتهاءً بتنفيذ العقوبة عليه بما لا يمس كرامته أو حقوقه الإنسانية.

فالشخص الذي يرتكب جريمة ويخرج على قيم المجتمع ونواميسه تبقى له دائماً صفته كإنسان، وهذه الصفة تولد مجموعة من الالتزامات على عاتق الدولة لا تستطيع الخروج عليها، ويتجسد هذا المبدأ في ضرورة الاهتمام بالمحكوم عليه وإعادة تأهيله، ومنع اللجوء إلى الوسائل التي تحط من كرامة الإنسان، ومن أحدث

⁽١) سورة البقرة: الآية ٣٠.

الفهرس

Í	تمهيد وتقسيم
Í	١ – مقدمة
ح	٢- التعريف بموضوع الدراسة
ن	٣- نطاق الدراسة
ع	٤ – المشكلات التي تثيرها الدراسة
ص	٥- صعوبات الدراسة
ق	٦- منهج الدراسة
ر	٧- خطة البحث
١	* الباب التمهيدي: التعريف بالضبط القضائي وحقوق الإنسان
٣	* الفصل الأول: مفهوم الضبط القضائي
٥	المبحث الأول: مفهوم الضبطية القضائية وخصائصها
٦	المطلب الأول: التعريف بالضبط القضائي وبيان مفهومه وأهميته
11	المطلب الثاني: خصائص الضبط القضائي
19	المبحث الثاني: التمييز بين الضبط القضائي والضبط الإداري
71	المطلب الأول: التعريف بالضبط الإداري وأنواعه
٣٦	المطلب الثاني: معيار التميز بين الضبط القضائي والضبط الإداري
٤٦	المطلب الثالث: أهمية التميز بين الضبط القضائي والضبط الإداري
09	المبحث الثالث: مأمورو الضبط القضائي في القانون المصري
٦١	المطلب الأول: أداة منح الاختصاص لمأموري الضبط القضائي

74	المطلب الثاني: الاختصاص النوعي لماموري الضبط القضائي
٧٥	المطلب الثالث: الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي
人〇	* الفصل الثاني: حقوق الإنسان - نظرة عامة
٨٧	المبحث الأول: التعريف بحقوق الإنسان وماهيتها وقيمتها القانونية.
۲ ، ۱	المبحث الثاني: خصائص حقوق الإنسان
۱۱۳	المبحث الثالث: حماية حقوق الإنسان
۲٤۳	«الباب الأول: جمع الاستدلالات
1 £ £	* الفصل الأول: المقصود بمرحلة جمع الاستدلالات وطبيعتها
1 20	المبحث الأول: المقصود بمرحلة جمع الاستدلالات
108	المبحث الثاني: أهمية مرحلة جمع الاستدلالات
107	المطلب الأول: مرحلة جمع الاستدلالات ممهدة للخصومة الجنائية
77	المطلب الثاني: الحصول على المعلومات والحفاظ على أدلة
	الجريمة
٧٤	المطلب الثالث: أهمية مرحلة جمع الاستدلالات في الإثبات
	الجنائي
YA	المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لمرحلة جمع الاستدلالات
	وخصائصها
۸.	المطلب الأول: الطبيعة القانونية لمرحلة جمع الاستدلالات
1 1 9	المطلب الثاني: خصائص مرحلة جمع الاستدلالات
۲ • ٤	* الفصل الثاتي: وسائل جمع الاستدلالات
1.7	المبحث الأول: الاستدلالات القولية
1 • Y	المطلب الأول: تلقى البلاغات والشكاوي
112	المطلب الثاني: الحصول على الإيضاحات

770	المطلب التالت: التحريات
7 5 7	المبحث الثاني: الاستدلالات المادية
7 £ 人	المطلب الأول: الاستعانة بالخبراء
101	المطلب الثاني: محضر جمع الاستدلالات
707	المطلب الثالث: إجراء المعاينات
177	* الفصل الثالث: إجراءات الاستدلالات المباشرة ضد المشتبه فيه
777	المبحث الأول: الاستيقاف
710	المبحث الثاني: الإجراءات التحفظية
٣١١	· الباب الثاني: سلطات مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بالجريمة
۲۱۳	* الفصل الأول: التلبس بالجريمة
۳۱۳	المبحث الأول: القواعد العامة للتلبس بالجريمة
۲۲۳	المبحث الثاني: حالات التلبس بالجريمة
٣٣٦	المبحث الثالث: الشروط العامة للتلبس بالجريمة
٣٣٧	المطلب الأول: إدراك مأمور الضبط القضائي حالة التلبس
	بالجريمة
٣٤٢	المطلب الثاني: إدراك حالة التلبس بطريق مشروع
٣٦.	المبحث الرابع: سلطات مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس
٣٧.	* الفصل الثاني: القبض على المتهم
٣٧٦	المبحث الأول: التعريف بالقبض والتمييز بينه وبين بعض الإجراءات
	المشابهة له
٣٧٦	المطلب الأول: التعريف بالقبض
~	المطلب الثاني: التمييز بين القبض والإجراءات التي تتشابه معه
7 10	المبحث الثاني: الشروط التي تطلبها القانون لتوافر سلطة القبض
	لمأمور الضبط القضائي

747	المبحث التالت: صور القبض
۳۹۳	المطلب الأول: القبض على المتهم الحاضر
۳۹۸	المطلب الثاني: الأمر بضبط وإحضار المتهم غير الحاضر
٤٠٣	المبحث الرابع: ضمانات القبض
٤١٨	* الفصل الثالث: تفتيش المتهمين بناء على حالة التلبس
٤٢.	المبحث الأول: التعريف بالتفتيش وماهيته
٤٢٧	المبحث الثاني: التفتيش المرتبط بالقبض
٤٣٣	المبحث الثالث: ضوابط التفتيش بناء على حالة التلبس
१०१	المبحث الرابع: صور التفتيش
٤٧١	· الباب الثالث: التوازن بين سلطة الدولة في تعقب الجرائم وبين مبادئ حقوق الإنسان
	•••••
٤٧٤	* الفصل الأول: الحق في سلامة الجسد
٤٨١	المبحث الأول: المقصود بجريمة التعذيب
٤٩٣	المبحث الثاني: أركان جريمة التعذيب
٤٩٤	المطلب الأول: الركن المادي في جريمة التعذيب
0.1	المطلب الثاني: الركن المعنوي في جريمة التعذيب
٥١٦	المبحث الثالث: جريمة استعمال القسوة
٥٢.	المطلب الأول: حصول الفعل من موظف أو مستخدم عمومي
	مكلف بخدمة عامة
077	المطلب الثاني: الركن المادي في جريمة استعمال القسوة
٥٢٧	المطلب الثالث: الركن المعنوي في جريمة استعمال القسوة
079	* الفصل الثاني: الحق في الحياة الخاصة
٥٣٣	المبحث الأول: المقصود بالحق في الحياة الخاصة
٥٣٧	المبحث الثاني: الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة

0 2 7	المطلب الأول: جريمة استماع أو تسجيل أو نقل المحادثات
	الخاصة
००६	المطلب الثاني: جريمة التقاط أو نقل الصورة
٥٦.	المطلب الثالث: جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند
	المتحصل عليه في المادة ٣٠٩ مكرر من قانون
	العقوبات
०२६	المبحث الثالث: القيود التي ترد على حماية الحق في الحياة الخاصة
٥٧٦	* الفصل الثالث: مبدأ أصل براءة المتهم
٥٧٩	المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمبدأ أصل براءة المتهم
٥٨٣	المبحث الثاني: مبررات مبدأ أصل براءة المتهم
٥٨٨	المبحث الثالث: النتائج التي تترتب على قرينة الأصل في المتهم
	البراءة
٦٠٧	لخاتمة
٦.٩	لنتائج
771	لتوصياتلتوصيات
٦٢٣	لراجعلراجع
747	اقف س

الكلمات الدالة

الحماية الجنائية Criminal Protection			
حقوق الأنسان			
الضبط القضائي			
Inference Collection			
Arrest			
التفتيش Search			
Suspect			
Accused			
Flagrant Delicto			
الحق في الحياة الخاصة			
افتراض براءة المتهم Presumption of Innocence			
جريمة التعذيب			

مستخلص الدراسة

تدور الدراسة حول المواد القانونية والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تنظم موضوع مرحلة جمع الاستدلالات وكيفية مراعاة مبادئ حقوق الإنسان أثناء العمل خلالها تحقيقاً للطمأنينة للمواطنين من بطش السلطة، وعدم وقوع مأمور الضبط القضائي تحت طائلة القانون وإعلاء القيم الإنسانية في أداء عمله تماشياً مع القيم الايمقراطية التي تنتهجها المجتمعات الحديثة المتقدمة. وقد خصص للجانب الإجرائي من الدراسة بابين لتوضيح مرحلة جمع الاستدلالات، وخصص للجان الموضوعي عن الجرائم التي تتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان باب واحد، وتم التمهيد لهما بباب تمهيدي للتعريف بوظيفة الضبط القضائي ومفهوم حقوق الإنسان. وختمت الدراسة بالعديد من التوصيات التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور في الموضوع محل الدراسة، وعلاج بعض الثغرات الموجودة في النظام القانوني، ونظام التدريب والإعداد لمأموري الضبط القضائي.